جامعـة المنصــورة
كليـــة التربية

فلسفة الجامعة المنتجة في ضوء وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية

د. عبدالمحسن بن حضاض السلمي
أستاذ أصول التربية الإسلامية المشارك
قسم التربية وعلم النفس - كلية التربية والآداب – جامعة تبوك
إيميل: aalsalamy@ut.edu.sa

مجـــلة كلـــــية التربية – جامعـــة المنصـــورة
العدد ١٢٥ – يناير ٢٠٢٤

فلسفة الجامعة المنتجة في ضوء وثيقة سياسة التعليم

في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية

د / عبدالمحسن بن حضاض السلمي

المستخلص:

هدفت الدراسة استظهار فلسفة الجامعة المنتجة في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في الجوانب التالية: الجانب التعليمي، وجانب البحث العلمي، وجانب خدمة المجتمع، وجانب مفهوم الجامعة المنتجة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال (أسلوب تحليل المحتوى) ، وتمثل مجتمع الدراسة في محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. ومن أهم نتائجها: أن أكثر بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية نصت على معايير فلسفة الجامعة المنتجة إمّا صراحةً أو ضمناً، بينما لم ترد بعضها في الوثيقة وفق الجوانب التي اختارها الباحث وهي: الجانب التعليمي، جانب البحث العلمي، جانب خدمة المجتمع، جانب أهميتها، أنَّ ترتيب محاور مقياس معايير الجامعة المنتجة جاءت على النحو التالي: معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي، ثم معايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي، ومعايير الجامعة المنتجة في جانب خدمة المجتمع، وأخيراً معايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها، وقدمت الدراسة توصيات ومقترحات في موضوعها.

الكلمات المفتاحية: المعايير، الفلسفة، الجامعة المنتجة، وثيقة سياسة التعليم بالمملكة.

Abstract:

The current study is designed to recognize the availability of philosophy of the productive university in the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia in the following aspects: educational aspect, scientific research aspect, community service aspect and productive university concept aspect. The study adopted the descriptive approach through (content analysis method) , and the study community was represented in the content of the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia.

The study revealed some results; the most of them: Most of the articles of policy document in the Kingdom of Saudi Arabia stipulated the standards of the university's productive philosophy, either explicitly or implicitly, while some of them were not mentioned in the document as per the aspects chosen by the researcher, namely: the educational aspect, the scientific research aspect, the community service aspect, and its concept aspect. The order of the themes of the productive university standards scale as included in the (study sample) in the education policy was as follows: productive university standards in the educational aspect, then productive university standards in the scientific research aspect, followed by productive university standards in the community service aspect, and finally productive university standards in its concept.

The study presented some recommendations and proposals on its subject.

Keywords: standards, philosophy, productive university, education policy document in the Kingdom.

مقدمة

يُعد التعليم الجامعي ركيزة رئيسة في الإسهام بفاعلية في تكوين الفرد وبناء المجتمع وتحقيق معايير التقدم والرقي في مختلف ميادين الحياة، وقيام الجامعات بدورها والتعامل مع التحديات التي تواجهها بشكل علمي يمثل المؤشر لمستوى تقدم الدول والمجتمعات، كما أكدت على ذلك وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية كونها المرجع الأساس لنظام التعليم وأهدافه وتخطيطه وكل ما يتعلق به.

ومن أهم هذه التحديات؛ الدور الاقتصادي لها عبر تطوير الوظائف الأساسية للجامعة لتقوم بدورها بشكل فعّال لإيجاد الحلول والاستراتيجيات التي تمكنها من بلوغ أهدافها والحصول على نظام تعليمي متكامل يتعامل مع التحديات ويطور المجتمعات، وعندما لا تواكب الجامعة المهام المناط بها تفقد دورها وتأثيرها وتخلق فجوة بين رسالتها وطاقتها المعرفية غير المستثمرة، وقد وضّحت دراسة العتيبي (٢٠٢٢) بأنّ تطوير الوظائف الأساسية للجامعة يتواكب مع رؤية المملكة (٢٠٣٠) حيث أكدت على البحث عن مصادر تمويلية مبتكرة، وخاصة في ظل التحديات المالية التي تواجه التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وأنّ الواجب على الجامعات إنتاج المعرفة ومشاركتها مؤسسات وقطاعات المجتمع الإنتاجية، وإبرام العقود مع المؤسسات الإنتاجية والصناعية المجتمعية لكي تسهم بصورة مباشرة في خطط التنمية وتحقيق حاجات المجتمع، بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل الذاتي التي تمكنها من إنتاج المعرفة وتطبيقها.

فالعناية بتطوير وظائف الجامعة يبدأ بدعم تطبيقات ونماذج مبتكرة تُسهم في تعزيز دور الجامعة وحل مشكلاتها واستمرار عملها باستقلالية وتأثير أكبر، ويُعدُّ نموذجُ الجامعةِ المنتجةِ كما بيّن الوشاحي (٢٠١٥) "نموذجاً أصيلاً يتناسب مع جميع الأنظمة الدولية، ويفتح باباً على المستقبل؛ لأنَّه يقدم نمطاً جديداً لربط التربية بالحياة في جامعات عاملة، يأتلف فيها التعليم والإنتاج والبحث وخدمة المجتمع، وبذلك تتمكن الجامعات من تسديد أكثر نفقاتها، وإصلاح شأن التربية والحياة معاً بعد اندماجهما، و هذا النموذج يمكن تطبيقه ضمن خطط مرحلية تشمل إصلاح سائر مراحل التعليم الجامعي" (ص٢٣٠).

كما يتسم هذا النموذج بالمرونة الكبيرة التي تسهم في تحقق التوازن بين وظائفها المختلفة وهو ما أكده عشيبة (٢٠٠٠) بأنَّها "الجامعة التي تحقق وظائفها المتوقعة وهي التعليم والبحث العلمي والخدمة العامة، والتي تتكامل فيها هذه الوظائف لتحقيق بعض الموارد الإضافية للجامعة من خلال أساليب ووسائل متعددة منها: التعليم الممول ذاتيا، والتعليم المستمر، والاستشارات، والبحوث التعاقدية، والأنشطة الإنتاجية" (ص٥٠٤) ، وتبني نموذج الجامعة المنتجة يحتاج خطوات مهمة ومتدرجة لتجاوز التحديات التي تواجهها حيث تقوم الجامعة ببعض البرامج والأنشطة التي تحقق مستهدفاتها، بشرط ألاّ تتعارض هذه البرامج و الأنشطة مع الوظائف الأساسية للجامعة، وبالتالي فإنّ الجامعة المنتجة تعتمد على تحقيق الترابط بينها وبين مؤسسات المجتمع المختلفة.

مشكلة الدراسة:

تطبيق نموذج الجامعة المنتجة أوصت به مجموعة من الدراسات العلمية ومنها؛ دراسة العتيبي (٢٠٢٢) التي أكدت على أهمية تفعيل مفهوم فلسفة الجامعة المنتجة وخصوصاً في جانب البحث العلمي ودوره في تطوير المجتمعات، وكذلك دراسة الماجد (٢٠١٨م) التي أوصت باعتماد نموذج الجامعة المنتجة وإعادة النظر في واقع سياسة التمويل الحكومي للجامعات السعودية، وإنشاء عمادة للتمويل من أجل تفعيل دور الأقسام بما يخدم الجانب الإنتاجي للجامعة، كما أنَّ دراسة الزهراني وأحمد (٢٠٢٠) أوصت بإنشاء مركز لتسويق المنتجات و المخرجات العلمية، وضرورة تبني آليات مبتكرة في الاستثمار الجامعي لبناء مجتمع اقتصادي منتج، كما أوصت دراسة الغامدي (٢٠٢١م) بأن تتبنى مؤسسات التعليم الجامعي السعودي فلسفة الجامعة المنتجة واستراتيجياتها المحددة لتفعيل التمويل الذاتي المعتمد على أنشطة البحوث التطويرية لتنمية الإنتاج من خلال تعزيز الشراكة مع القطاعين العام والخاص.

كما تمثل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية الإطار والمنطلق العام للتعليم الجامعي والمرجع الأساسي لنظامه، حيث تحدد إطاره وفلسفته وأهدافه ومراحله وأنواعه، في عدد من البنود المنبثقة من مسلماتها وثوابتها الإسلامية حيث صدرت في عام ١٩٧٠م لتكون مرجعاً لنظام التعليم في المملكة.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أنَّ هذه الوثيقة تحتاج للتطوير المستمر ومنها دراسة المنقاش (٢٠٠٦) التي أكدت على ضرورة مراجعة بنود الوثيقة، والمعايير التي بنيت عليها لتطويرها، وأنّها لم تتوافق تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية فهناك ما يلزم إضافته والتأكيد عليه، وكذلك أوصت دراسة العصيمي (٢٠٠٧) بإعادة صياغة بعض بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة لتلافي القصور في إبراز وتحديد بعض متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة، وكذلك دراسة المصوري (١٩٩٢) حيث أوصت بضرورة إعادة صياغة السياسة التعليمية ومراجعة المناهج في ضوء الأهداف العامة للتربية الإسلامية.

ولكون نموذج الجامعة المنتجة أضحى ضرورة لتطوير عمل الجامعات وتحقيق مستهدفاتها وجزءاً لا يتجزأ من دورها، كان من المهم استظهار فلسفة الجامعة المنتجة في وثيقة سياسة التعليم في المملكة من خلال القيام بدراسة تحليلية لها لمعرفة مدى توافر معايير الجامعة المنتجة فيها.

أسئلة الدراسة:

يُقدم الباحث دراسته بالسؤال الرئيس التالي:

ما مدى توفر فلسفة الجامعة المنتجة في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

١. ما مدى توفر معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي ضمن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟
٢. ما مدى توفر معايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي ضمن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟
٣. ما مدى توفر معايير الجامعة المنتجة في جانب خدمة المجتمع ضمن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟

٤. ما مدى توفر معايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها ضمن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

بيان مدى توفر فلسفة الجامعة المنتجة في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. ويندرج تحت هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

١. التعريف بمفهوم فلسفة الجامعة المنتجة.
٢. تحديد معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي المتضمنة بوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.
٣. تحديد معايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي المتضمنة بوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.
٤. تحديد معايير الجامعة المنتجة في جانب خدمة المجتمع المتضمنة بوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية
٥. تحديد معايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها المضمنة بوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة: وتمثلت أهميتها في أمور منها:

الأهمية النظرية: تبرز أهميتها من أهمية فهم فلسفة الجامعة المنتجة كنموذج تطويري للجامعات ومدى توفر معاييرها ضمن وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية وبالتالي معرفة مدى اشتمال الوثيقة على التصور الحديث للجامعات في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أمّا الأهمية التطبيقية؛ فتكمن في الحاجة إلى تطبيق نموذج الجامعة المنتجة في التعليم الجامعي وتضمينها بوثيقة سياسة التعليم بالمملكة لتكون مواكبة للتطورات التربوية في العالم وتكون قادرة على تحقيق الريادة العالمية. كما قد يستفيد من هذه الدراسة صانعو القرار في التعليم الجامعي لتهيئة البيئة المناسبة لتحقيق الجامعة السعودية المنتجة في ضوء سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

أما المصطلحات المستخدمة في هذه الدراسة فهي:

المِعْيَارُ: عرّفه هارون (١٩٩٤) بأنَّه: "نموذجٌ مُتَحَقَّقٌ أو مُتَصَوَّرٌ لما ينبغي أن يكون عليه الشيء والجمع: مَعاييرُ" (ص٤٤٣) .

وجاء في المعجم الوسيط (٢٠٠٨) بأنَّه المقياس الذي يقاس به غيره، وعرَّف شحاتة وآخرون (٢٠٠٣) المعايير بأنَّها: تُمثِّل القواعد النموذجية أو الأطر المرجعية التي نحكم من خلالها الأفراد أو الجماعات، كما يُعرِّفها الكسباني (٢٠١٠) بأنَّها: أعلى مستويات الأداء التي يطمح الإنسان إلى الوصول إليها، وفي ضوئها يتم تقويم مستويات الأداء المختلفة والحكم عليها. (ص٦٣)

وإجرائيا: (يقصد بالمعايير في الدراسة الحالية مجموعة من المحددات -المفاهيمية والوظيفية-الأساسية لفلسفة الجامعة المنتجة والتي تستخدم لمعرفة مدى توافرها في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية)

الجامعة المنتجة: عرّفت خلف وعلي (٢٠٢١) بأنها تلك الجامعة التي تتكامل فيها وظائف الجامعة الثلاث) التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع) ، من خلال القيام بالعديد من الوظائف والأدوار المرتبطة بالعصر الرقمي؛ من أجل تسليح الطلاب بالقدرات والخبرات العملية؛ للتعامل مع سوق العمل ومتطلباته، وسد الفجوة بين التعليم النظري والعملي، وربط النظرية بالتطبيق.

ويرى الباحث بأنَّ فلسفة الجامعة المنتجة إجرائياً هي (فكرة للجامعة التي تصون الوظائف الأساسية للجامعة؛ بصورة تكاملية وتسهم بفاعلية في تنمية مجتمعها، واستغلال مواردها وإمكاناتها البشرية والمادية لتوفير مصادر تمويل ذاتية، محققة الاستقلالية في قرارها، والمرونة في التعامل مع متطلبات واقعها، بجودة عالية تصل بها للريادة العلمية والعملية.)

حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على تحليل بنود بوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية التي تم اعتمادها بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم٧٧٩ في ١٣٨٩/٩/١٦هـ، الصادرة عن وزارة المعارف، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

الإطار الفلسفي للجامعة المنتجة:

يشكل الإطار الفلسفي للجامعة المنتجة الخارطة الرئيسة والملامح العامة لها، حيث توضح المفاهيم وتحددها وتنظمها في قالب واحد ومستقل، كون الإطار الفلسفي بمثابة العصب بالنسبة لبناء المنهجية، والدراسة الحالية تحدد الإطار الفلسفي للجامعة المنتجة وفق ما يلي:

مفهوم فلسفة الجامعة المنتجة :

توجد مجموعة من التعريفات لمفهوم الجامعة المنتجة، اختلفت بحسب اختلاف المنطلقات الفكرية التي يتبناها أصحابها، ويمكن استعراض أهمها فيما يلي:

فنجد من حددها بالنظر إلى أهم خصائصها حيث أكد الخليفة (٢٠١٤) بأنّها الجامعة التي تحقق وظائف التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والتي تتكامل فيها هذه الوظائف؛ كي تعطيها المرونة الكافية؛ لتطوير بعض نشاطاتها وخدماتها التعليمية، فضلاً عن تعزيز موازنتها عن طريق تحقيق بعض الموارد المالية الإضافية للجامعة من خلال الأنشطة الإنتاجية المتعددة، ومنها (البحوث التعاقدية، والاستشارات، والتعليم والتدريب المستمر، والدورات التدريبية) .

وعرّفها آخرون بالنظر إلى جدواها الاقتصادية كما أشار الدباغ (٢٠٠٠) بأنها: "الجامعة التي لا تكتفي بالتعليم والإعداد والتأهيل، بل تجعل من نشاطاتها وبحوثها العلمية والتطبيقية بحوثا ذات جدوى اقتصادية يمكن استثمار نتائجها عمليا، واستثمار مواردها في تنوير النشاط الجامعي، وتحسين التعليم ، و البحث العلمي ، وخدمة المجتمع" (٤٣٠ص) .

ونجد من نظر لها من جانب مخرجاتها المرتبطة بالخريجين وامتلاكهم للمهارات اللازمة لتفعيل دور الجامعة المنتجة وهو ما يراه هونسيل Hounsell (2011) إلى أنّ "مفهوم الجامعة المنتجة يمكن تحديده من خلال مجموعة معينة من خصائص الخريجين، والتي تتمثل في قدرات ومهارات الخريج في مجالات التعلم مدى الحياة، والبحث العلمي، والتنمية المهنية، وفهم أبعاد السلوك الأخلاقي والاجتماعي والمهني، والالمام بفنون الشراكة و العمل الجماعي" (٢٣ص) .

ومنهم من نظر إلى بعد آخر مرتبط بخصوصيتها الأكاديمية حيث يشير بيومي (٢٠١٦) إلى أنّ المنتج الجامعي يختلف عن منتج المؤسسات الإنتاجية، إذ أنّ المنتج الأول وليد بيئة مفتوحة تتفاعل فيها مختلف وحداتها وفق مجموعة من الخطط والسياسات لتحقيق أهداف مجتمعية مرغوبة، بينما المنتج الثاني وليد خط إنتاج مغلق تتحدد فيه مهام كل وحدة على طول امتداده لتوفير منتج جاهز للاستخدام، ومع ذلك يُحكَم كِلا المنتجين معايير الجودة للارتقاء بمستوى الأداء من جهة، وتحقيق المنافسة السوقية من جهة أخرى.

وعرّفها البعض بشمولية فذكر الغامدي (٢٠١٨) بإنها:" الجامعة التي تتميز عن الجامعة التقليدية بإطار فكري وفلسفي جديد، والتي تقدم خدماتها للطالب والمجتمع من خلال التفعيل الأمثل لخصائصها ووظائفها التعليمية والبحثية والخدمية وفقا لمؤشرات الاقتصاد المعرفي؛ وذلك من أجل تحقيق موارد مالية إضافية للجامعة من خلال أساليب متعددة منها: البحوث التطبيقية العلمية، وتقديم المشورة العلمية والفنية، و الأنشطة الإنتاجية " (٨٢ص) .

ويتفق الباحث مع دراسة Altbach and salmi (2011) بأنَّ نموذج الجامعة المنتجة لا يتعارض مع الوظائف الثلاثة المتفق عليها للجامعة؛ بل إنّ تطبيق هذا النموذج يضمن للجامعات تحقيق التوازن والتكامل بين الوظائف الثلاثة الأساسية؛ إذ ينظر للجامعة المنتجة على أنَّها كيان لإنتاج البرامج والأبحاث وتسويقها بالشراكة مع المؤسسات المجتمعية الأخرى، كما ينظر للجامعة المنتجة على أنَّها الجامعة المرنة التي تسعى لتطوير أنشطتها وخدماتها بالإضافة الى تحقيق موارد مالية متنوعة بما يحقق لها التوازن والتكامل بين وظائفها.

ويتضح مما سبق أنّ مفهوم الجامعة المنتجة يتفق مع المفهوم العام للجامعة ووظائفها الأساسية (التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) ؛ ويزيد على ذلك في قيامها بالأنشطة الإنتاجية المتوافقة مع العملية التعليمية، وتحقيق موارد إضافية من خلال تنوع مصادر التمويل الذاتي بأشكال وأنواع مختلفة، وتأهيل الطلبة بصورة شاملة ومتكاملة نظرياً وتطبيقياً، مع محافظة الجامعة على خصوصيتها الأكاديمية، وربط الجامعة بالمجتمع واحتياجاته بشكل علمي وفعّال.

وأمَّا فلسفة الجامعة المنتجة فقد أشار عبد الحسيب (٢٠٠٦) إلى أنّها تكمن في عدة نقاط يمكن إجمالها فيما يلى:

١. جعل الجامعة بمثابة بيت الخبرة للمجتمع من خلال ما يقوم به عضو هيئة التدريس من أدوار متعددة، وما تؤديه الجامعة من أنشطة مختلفة لأفراد المجتمع ومؤسساته، مقابل موارد إضافية تستخدم لتحسين العملية التعليمية.
٢. التداخل والتكامل بين وظائف الجامعة الثلاث التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتنويع التخصصات والكليات تبعاً لتنوع البيئات المحلية بحيث تتناسب مع طبيعة كل بيئة محلية وقطاعات الإنتاج فيها.
٣. جعل الجامعة مركزاً للإنتاج المعرفي والفكري وذلك من خلال إنتاج المعرفة من قبل أعضاء هيئة التدريس الجامعي ونشرها، وتقديم إنتاج عملي قادر علي المنافسة العالمية.
٤. القيام بمختلف أنواع البحوث في شتى القطاعات والقيام بتسويقها؛ بهدف الوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته، وتهيئة المناخ الملائم للبحث العلمي التطبيقي الذي يسهم في زيادة العمليات الإنتاجية داخل كل من الجامعة والمؤسسات المجتمعية.
٥. إتاحة طاقات وكفاءات الجامعة البشرية من أعضاء هيئة تدريسية وأساتذة أجلاء وكذلك مرافقها وإمكاناتها المادية؛ ليستفيد منها المجتمع مقابل عوائد مادية مناسبة.
٦. تحقيق الترابط الوثيق بين الإعداد الأكاديمي للطلاب، والبحث العلمي المرتبط بالعمليات الإنتاجية داخل المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية، وزيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لكل من المؤسسات التعليمية الجامعية، والمؤسسات الاقتصادية المجتمعية.
٧. فتح قنوات الشراكة مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية من خلال تلبية احتياجاته من الكوادر البشرية المدربة والماهرة القادرة علي البحث والمشاركة في إيجاد حلول مشكلاته وقضاياه وتنظيم برامج تعليمية وتدريبية لمؤسسات المجتمع مثل برامج التدريب التحويلي، والتعليم المتناوب، والتعليم المستمر.

أسس ومبادئ فلسفة الجامعة المنتجة:

تقوم الجامعة المنتجة على مجموعة من الأسس والمبادئ منها كما أشار إلى ذلك كل من الخشاب والعناد (١٩٩٦) و الخليفة (٢٠١٤) :

- دور الجامعة التنموي وفتحها قنوات رسمية بالمجتمع، وتحقيق الشراكة المجتمعية، وتلبية احتياجات المجتمع من الكوادر المدربة، وتحقيق التنمية المستدامة.
- النظرة المتكاملة للتعليم، والتوازن بين التنظير والتطبيق، وبين التعليم والإنتاج للوصول للتعليم المنتج، ورفع مستوى الإنتاجية.
- الربط والتكامل بين وظائف الجامعة الثلاث؛ التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والنظر إليها كمنظومة متكاملة، والربط بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج من ناحية أخرى

- تحويل الجامعة إلى مركز للإنتاج المعرفي والفكري من خلال توليد المعرفة، وصناعة محتوى القادر المنافسة العالمية، والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة.
- تحقيق مبدأ الاستقلالية للجامعات من خلال تنويع مصادر التمويل، والقيام بوظائفها، وتنمية الاستثمار المعرفي.
- تحقيق مبادئ ومعايير الجودة للارتقاء بمستوى الأداء وتحقيق المنافسة السوقية.
- وجود المرونة الكافية لتطوير أعمالها لإنتاج البرامج والأبحاث وتسويقها؛ مع صيانة الوظائف الأساسية للجامعة.

وظائف الجامعة المنتجة:

تتسم الجامعة المنتجة بالمرونة في تحقيق التوازن بين وظائف الجامعة الرئيسية؛ التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتعد أحد مؤسسات الإنتاج وتسويق المعرفة المتصلة بالسوق، وتقوم بوظائفها من خلال مجموعة من الأدوار التي تميزها عن الجامعة التقليدية وتكسبها الأهمية فيما تقوم به كما يتضح فيما يلي:

وظيفة التعليم؛ يمكن لها تحقيق دورها في التعليم كما أشار عثمان (٢٠٠٥) من خلال الإعداد الشامل للطلبة في الجوانب العقلية والاجتماعية والعملية بما يعينهم على القيام بأدوارهم بشكل متقن، والعمل على سد حاجة المجتمع من التخصصات المطلوبة لعملية التنمية، وتكوين الاتجاهات الإيجابية للطلبة نحو التعلم الذاتي، وممارسة النقد والتحليل والاستنتاج والابتكار ومواجهة التغيير، والقدرة على ترجمة المعارف النظرية إلى ممارسات تطبيقية، وتوثيق الروابط بين الإعداد الأكاديمي للطلبة والعمل المنتج، وذلك باستخدام الأسلوب العلمي في التفكير ومعالجة المشكلات، وتقديم أنواع أخرى من التعليم لفئات مختلفة من الأفراد، مثل؛ التعليم المتناوب، والدراسات المسائية، والدورات التدريبية، وإحداث التكامل بين الجانب النظري والجانب العملي في بناء المناهج، والعمل على استحداث تخصصات جديدة تخدم مؤسسات العمل والإنتاج، وتحقيق التعاون بين الجامعة ومؤسسات العمل والإنتاج بغرض توفير فرص التدريب العملي والميداني، والابتعاد عن الأنماط التقليدية في التعليم كالحفظ والتلقين، وصياغة المحتوى بشكل يشجع على البحث، والعلم الذاتي، وممارسة التفكير والتحليل والنقد.

وظيفة البحث العلمي؛ الجامعة المنتجة تفعّل دورها من خلال القيام بالبحوث الأساسية التي تهدف إلى تطوير المعرفة وإثرائها ونشرها، والقيام بالبحوث التطبيقية المرتبطة بحقل العمل والإنتاج؛ وكما أكدت دراسة العتيبي (٢٠٢٠) بأنّ من أهم أدوارها في جانب البحث العلمي؛ التركيز على المشكلات البحثية التي تحتاجها المؤسسات الاجتماعية والتي سيسهم حلها في تحقيق التنمية والتقدم في قطاعات الإنتاج في المجتمع وتحقيق الربح والدعم المالي للجامعة، وتشجيع الباحثين على إجراء بحوث علمية مشتركة على مستوى الإقليمي والعالمي، وتسهيل عملية البحث والوصول للمعلومات اللازمة للبحوث بنسب تخفيض مرتفعة؛ باشتراكها بنظم المعلومات والجمعيات العلمية العالمية، توفير وقت لأعضاء هيئة التدريس لممارسة البحث العلمي؛ من خلال تحقيق التوازن بين المهام التي يقومون بها، وجود قنوات رسمية تعمل على الاستفادة من نتائج البحوث التي يجريها الباحثون في قطاعات العمل والخدمات، مشاركة رجال الصناعة والمهتمين بالأبحاث العلمية مع أعضاء هيئة التدريس؛ لإثراء المعرفة العلمية بالبحوث النظرية والتطبيقية، مشاركة مراكز البحوث العلمية في الجامعات في تطوير المؤسسات الإنتاجية في المجتمع، ويشير محمود (٢٠٠٤) الى أنّها تسعى لتحقق مهمة الربط بين بحوثها العلمية والمؤسسات الإنتاجية؛ وذلك باعتبار أن كلاً منهما يتكامل وظيفيا مع الآخر في إحداث التنمية الشاملة، فضلاً عن محاولة الإفادة من موارد تلك المؤسسات في تمويل المشروعات البحثية الاكاديمية، كما تحرص الجامعة المنتجة على الاستفادة من إمكاناتها المتنوعة في مجالات البحث العلمي؛ وذلك من خلال عقد الاتفاقيات بينها وبين المؤسسات الإنتاجية؛ لتلبية حاجات تلك المؤسسات، وتوجيه الأبحاث لعلاج مشكلاتها، كما تعمل الجامعة المنتجة على نقل ممارسات البحث العلمي من داخل معامل كلياتها الى مقار الشركات والمؤسسات الإنتاجية؛ مما يساعد الباحثين على تناول بحوثهم في الميدان والواقع الإنتاجي الحقيقي، بدلا من الاكتفاء بالتنظير والفرضيات وتناول المتغيرات العلمية بصورة مجردة.

خدمة المجتمع؛ تؤدي الجامعة المنتجة دوراً مهماً في خدمة المجتمع، من خلال أنشطة الجامعة والخدمات الموجهة لغير منسوبيها من أفراد المجتمع وتنظيماته ومؤسساته؛ بغرض الاسهام في تقدم المجتمع وتحديثه، وهي الترجمة الفعلية لوظائفها من أجل التكيف مع حاجات المجتمع المتزايدة، وأكدت دراسة الماجد (٢٠١٨) بأنّ أدوار الجامعة المنتجة تعددت في المجتمع، فهي لا تكتفي بإعداد الطلاب بل تجعل من نشاطاتها وبحوثها العلمية بحوثا ذات جدوى يمكن استثمار نتائجها عملياً؛ اذ تقوم الجامعة المنتجة بأنشطة متعددة تجاه مجتمعها والعالم الخارجي، ويرى خلف وعلي (٢٠٢١) أنّ أهمية هذه الوظيفة ترجع إلى كونها أداة لتطبيق المعرفة في الميادين المختلفة؛ وترجمتها إلى واقع ملموس يسهم في تقدم المجتمع ونموه، وذلك من خلال ما تشتمل عليه هذه الوظيفة من برامج متنوعة تؤدي إلى استمرارية تعلم أفراد المجتمع وتحسن أدائهم لأعمالهم، وتعريفهم بالجديد في تخصصاتهم، استغلال الموارد البشرية والمادية المتاحة للجامعة؛ للعمل على حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، تقديم برامج وأنشطة ربحية لأفراد المجتمع ومؤسساته مثل؛ العقود البحثية، والاستشارات العلمية، والأنشطة الإنتاجية، واستثمار مرافق وإمكانيات الجامعة المادية، ويرى حامد وآخرون (٢٠٠٨) أنّ الجامعة المنتجة تعتمد على تحقيق الترابط بينها وبين مؤسسات المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تقديم الخدمات التعليمية مثل: اجراء البحوث المرتبطة بالمشكلات الإنتاجية التي تواجه القطاعات المختلفة، والقيام بتقديم الاستشارات الفنية ، والدورات التدريبية، ونحوها.

أهداف الجامعة المنتجة:

تسعى الجامعة المنتجة في ضوء مفهومها وفلسفتها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

١. تهيئة بيئة علمية وبحثية تطبيقية بما يحقق أهدافها، والانطلاق والانفتاح والتفاعل المثمر مع حثل العمل في جميع قطاعاته.
٢. تحقيق الترابط الوثيق بين الأعداد الأكاديمي للطلاب والبحث العلمي المرتبط بالعمليات الإنتاجية داخل المؤسسات الاقتصادية والمجتمعية، وزيادة الكفاءة الداخلية والخارجية لكل من المؤسسات التعليمية الجامعية، والمؤسسات الاقتصادية المجتمعية على حد سواء (الغامدي، ٢٠٢٢) .

٣. توفير مصادر تمويل ذاتية للجامعات من خلال تفعيل الدور الإنتاجي لرأس المال المادي والمعرفي المتاح للجامعات وتحقيق استقلالية الجامعات وزيادة قدرة الجامعات التنافسية لتتوافق مع متغيرات العصر والنظم العالمية (الخليفة، ٢٠١٤) .

٤. ترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات والعمل على تفعيلها للقضاء على الثنائية بين النظرية والتطبيق لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية من الكوادر البشرية وصولاً لتحقيق التعليم المنتج وإعداد الكوادر البشرية القادرة المؤهلة للإنتاج ومن ثم تتحول الجامعات إلى بيوت خبرة تحقق النفع بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال والإنتاج ، ويرسي دعائم الأمن داخل المجتمع (صائغ ومتولي، ٢٠٠٥) .

٥. رفع مستوي الكفاءة الداخلية والخارجية وزيادة إنتاجية التعليم الجامعي الفكري والمادي، وتطوير أداء نظام التعليم الجامعي ضماناً لتحقيق الجودة الشاملة للنظام والمساهمة في علاج وتطوير مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات، وتنمية الاقتصاد الوطني باعتبار أنّ التعليم والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، وتوفير أهم عناصر الإبداع والإنتاج وهو الإنسان، وتحقيق التنمية المستمرة للمجتمع (علي، ٢٠٠٤) .

٦. المشاركة المباشرة في التطوير والابتكار وإيجاد الخبرة التقنية وتطويرها والمساعدة في تطويعها ولتقديم الاستشارات الفنية لمؤسسات القطاع العام والخاص ومعالجة مشكلات حقل العمل والإنتاج وتوسيع برامج التعليم والتدريب المستمر والقيام بالبحوث التطبيقية التي يتم إجراءها في مجلات العمل التطبيقي في المؤسسات الصناعية والإنتاجية والخدمية والتي تهدف إلى تطوير الأساليب التقنية المختلفة التي تنعكس على تحقيق التنمية (الخطيب، ٢٠٠٣) .

معايير الجامعة المنتجة

وقد أشار القصبي وآخرون (٢٠٢١، ٦١١-٦١٥) إلى أهم المعايير الخاصة بالجامعة المنتجة حيث قسمها للجوانب التالية:

١- معايير خاصة بفلسفة وأهداف الجامعة المنتجة ومنها؛

- التركيز على البحث العلمي والإنتاج والتعليم وتوجيه ذلك لخدمة المجتمع.
- استيعاب فلسفة الجامعة المنتجة بشكل موضوعي.
- إذابة الفوارق بين وظائف الجامعة والنظر لها كمنظومة متكاملة تؤثر وتتأثر.

٢- معايير خاصة بعضو هيئة التدريس؛ حيث تعنى بما يلي:

- الاهتمام بإعداد أعضاء هيئة التدريس مهنياً وعملياً وثقافيا ًواجتماعاً في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة وعلاقتها بسوق العمل.
- التنمية المهنية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس، وذلك من خلال عقد برامج دورات تدريبية حول الإبداع وتنميته، وكيفية الكشف عن المبدعين وسبل رعايتهم، وطرق التدريس الإبداعي، وكذلك الاهتمام بعقد الندوات والمؤتمرات.
- تحسين الأوضاع المادية لعضو هيئة التدريس، بما يتفق مع مستواه الاجتماعي وما تقتضيه الظروف الاقتصادية، حتى يتفرغ لأعماله التدريسية والبحثية دون الانشغال بأعمال أخرى لا علاقة لها بوظيفته لزيادة موارده المالية.
- توفير فرص تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس وخبراء الإنتاج والتعرف على المشكلات الإنتاجية ومن ثم يتم توجيه أبحاث أعضاء هيئة التدريس بما يخدم القطاع الإنتاجي.

٣- معايير خاصة بالوظيفة التعليمية والتدريسية:

- الابتعاد قدر الإمكان عن الأساليب التقليدية في التدريس كالمحاضرات، والتركيز على الطرق الحديثة؛ التعلم الذاتي، وأسلوب حل المشكلات، وغيرها من الأساليب التي تجعل الطالب متعلم منتج وفعال.
- تقديم عضو هيئة التدريس لطلابه الطرق التي تساعدهم على التعلم النشط والمستمر، فيتعرض الطالب لطرق البحث والتنقيب ولطرق التعلم النقدي والوسائل التكنولوجية الحديثة في التعليم.
- إعداد الطالب لسوق العمل والإنتاج ، لتحمل مسئولياتهم الاجتماعية ليصبحوا مشاركين على نحو كامل في مجتمعاتهم ومروجين للتغييرات الاجتماعية الإيجابية والإصلاحية على أساس من العدالة.
- زيادة فعالية التدريب الميداني، لربط التعليم بمواقع العمل والإنتاج.
- صياغة المناهج والمقررات الدراسية بشكل يشجع على البحث والتعلم الذاتي.
- ارتباط المناهج بواقع المجتمع وقضاياه ومشكلاته.
- تسهل المناهج اكتساب المهارات وكفايات وقدرات الاتصال والتحليل والابتكار والتفكير الناقد والتفكير المستقل والعمل الجماعي في سياقات متعددة الثقافات.

٤- معايير خاصة بوظيفة البحث العلمي:

- تحديد أهداف البحث العلمي وأولوياته، مع مراعاة الدراسة العلمية والتقييم الموضوعي لأوضاع التعليم الجامعي والواقع الاجتماعي والاقتصادي.

- تشارك وتكامل حقيقي بين العلوم الطبيعية والاجتماعية من خلال البحوث البينية والبحوث متعددة المجالات.
- وضع خرائط بحثية تتشارك في وضعها عضو هيئة التدريس مع الجهات المستفيدة على أن تراعي احتياجات القطاعات المختلفة وتُوازن بين نوعية البحوث واحتياجات المدى البعيد والقريب.
- الاستفادة من براءات الاختراع والابتكار والعمل على تطبيقها.
- التوجه نحو عقد ندوات ومؤتمرات علمية بالجامعات يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس مع رجال الصناعة والمهتمين بالبحث العلمي، لربط البحوث بالإنتاج والسوق.

٥- معايير خاصة بوظيفة خدمة المجتمع؛

- ربط الأبحاث العلمية بحاجات ومشكلات المجتمع المحلي التي تنتمي إليه.
- تناسب الجامعة مع احتياجات سوق العمل المتغيرة من العمالة المدربة مهارياً ومعرفياً لتلبية حاجات قطاعات الإنتاج والصناعات المتقدمة والمستحدثة.
- تقوية العلاقة بين الجامعات ومراكز الإنتاج بالمجتمع، بما يحقق التفاعل المستمر بين الجامعات ومراكز الإنتاج
- وجود مكاتب ومراكز استشارية داخل الجامعات لتقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات المجتمع الصناعية والإنتاجية.
- وجود مراكز لتسويق البحوث العلمية والتطبيقية التي تفيد الإنتاج وإجراء البحوث التعاقدية.
- التواصل مع رجال الأعمال لمتابعة مشروعاتهم وبرامجهم وتسويق خبراتها في ضوء التطورات العالمية.
- تقديم برامج تدريبية لكافة قطاعات المجتمع، وتقديم الاستشارات الجامعية للقطاع الصناعي والإنتاجي بالمجتمع وذلك بمقابل مادي.
- توفير حرية ومرونة في القوانين واللوائح المنظمة للعمل في كليات الجامعة المنتجة لكي تتلائم مع ما يطرأ على المجتمع من تغيرات تستدعي التدخل من قبل إدارة الجامعة.
- وفي ضوء كل ما سبق وبعد الاطلاع على العديد من أدبيات الدراسة في موضوع فلسفة الجامعة المنتجة يرى الباحث أنه من الممكن أن تُصنَّف محاور معايير الجامعة المنتجة عند تحليلها والمتضمنة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية على النحو الآتي:

الجدول (١)

تصنيف الباحث لمعايير الجامعة المنتجة

	المحور الأول: معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي	المحور الثاني: معايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي	المحور الثالث: معايير الجامعة المنتجة في جانب خدمة المجتمع	المحور الرابع: معايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها
مدى توافر معايير الجامعة المنتجة في ضوء وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية				
	تحقق الإنتاج المعرفي الإبداعي وتسهم في نشره	تقديم أبحاث علمية تعزز ميادين التنمية وتسهم في تطويرها	تمثل بيت الخبرة للمجتمع بتقديم الخبرات العلمية والفنية والتقنية المبدعة لمؤسسات القطاع الخاص والعام لتطوير أدوارها والرفع من جودتها.	وجود المرونة الكافية في القوانين واللوائح المنظمة للعمل فيها لتطوير أنشطتها وخدماتها
	تقدم برامج تعليمية وتدريبية متنوعة ومستمرة تحقق احتياجات الفرد والمجتمع.	تحقيق التشارك والتكامل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية من خلال البحوث البينية والبحوث متعددة المجالات	معرفة احتياجات المجتمع والسعي للاندماج مع مؤسساته	توفير مصادر تمويل ذاتية للجامعات
	صياغة المناهج والمقررات الدراسية بشكل يشجع على البحث والتعلم الذاتي	تسويق الأنشطة الإنتاجية والابتكارات والبحوث العلمية؛ لتطبيقها في الواقع	تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات	صيانة الوظائف الأساسية للجامعة
	تحقق التوازن بين الجانب النظري والميداني.	الاستفادة من نتائج البحوث التي يجريها الباحثون في الجامعة	المساهمة في حل مشكلات المجتمع	تحقيق مبادئ ومعايير الجودة

	تعدد أدوار عضو هيئة التدريس (التعليم- الاستشارات- التدريب-البحث العلمي)	التركيز على المشكلات البحثية التي تحتاجها المؤسسات الاجتماعية	المشاركة مع كافة مؤسسات المجتمع في تنفيذ برامجها والعمل على تطويرها	تحقيق التداخل والتكامل بين وظائف الجامعة المنتجة
	تحقق التنمية المهنية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس ليقوم بدوره في اكساب المهارات ورعاية الابداع وحماية المواهب.	تشجيع الباحثين على اجراء بحوث علمية مشتركة على مستوى إقليمي وعالمي	تقدم خدماتها المجتمعية بوسائل متعددة كتقديم الاستشارات العلمية والفنية، والبرامج التثقيفية والدورات التدريبية، والتعليم المستمر والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية وغيرها.	تحقيق استقلالية الجامعات
	تنوع التخصصات والكليات بتنوع البيئات المحلية	تهيئة البيئة الملائمة للقيام بالأبحاث العلمية والتطبيقية التي تسهم في العمليات الإنتاجية داخل الجامعة وفي المؤسسات المجتمعية	تتضمن اتاحة طاقات وكفاءات الجامعة البشرية ومرافقها وامكاناتها المادية؛ ليستفيد منها افراد المجتمع ومؤسساته مقابل عوائد مادية مناسبة	تسهم في رفع مستوى الانتاجية
	تتضمن إعداد الطلبة المؤهلين في الجوانب المعرفية والتطبيقية والمهارية اللازمة للعمل والإنتاج بفعالية.	مشاركة مراكز البحوث العلمية في تطوير المؤسسات الإنتاجية في المجتمع	تلبية احتياجات المؤسسات المجتمعية من الكوادر البشرية الماهرة والقادرة على البحث والمشاركة في إيجاد حلول مشكلاته وقضاياه	
	تتضمن ربط التعليم الأكاديمي بالعمل	مشاركة البحوث العلمية في تحقيق الخطة التنموية	تنظيم برامج تعليمية وتدريبية لمؤسسات المجتمع مثل برامج التدريب التحويلي، والتعليم المتناوب، والتعليم المستمر.	
٠		ربط الأبحاث العلمية بحاجات ومشكلات المجتمع المحلي التي تنتمي إليه		
١		الاستفادة من براءات الاختراع والابتكار والعمل على تطبيقها.		

ثانيا: سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

ومعنى السياسة التعليمية (Educational Policy) كما بيّنه الشهوان (٢٠١٢) " مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة لتنظيم وتوجيه التعليم بما يخدم أهدافها العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم من أجل تحقيق الأهداف" (ص ٤١٩) .

والسياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقا وشريعة وحكما ونظاما متكاملا للحياة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة.

أمَّا وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية فهي وثيقة مكتوبة مكونة من مئتين وثلاثين بنداً صادرة عن اللجنة العليا لسياسة التعليم عام ١٣٩٠ه / ١٩٧٠م تحدد الاتجاهات والمنطلقات والأهداف العامة والفرعية للتعلم وتعتبر المرجع الأساس لنظام التعليم في المملكة. وقد أتت هذه الوثيقة مقسمة إلى تسعة أبواب كالتالي: الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، غاية التعليم وأهدافه العامة، أهداف مراحل التعليم، التخطيط لمراحل التعليم، أحكام خاصة (وتشمل المعاهد العلمية، تعليم البنات، التعليم الفني، إعداد المعلم، ومدار القران الكريم ومعاهده، التعليم الأهلي، مكافحة الامية وتعليم الكبار، التعليم الخاص بالمعاقين، ورعاية النابغين) ، وسائل التعليم والتعلم، نشر العلم، وأحكام عامة. (وزارة المعارف، ١٩٨٠) .

ويقصد بالسياسة التعليمية في هذه الدراسة وثيقة سياسة التعليم التي اعتمدها مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية في عام (١٩٦٩م) بالقرار رقم (٧٧٩) وصدرت عام (١٩٧٠م) .

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة لها علاقة بموضوع الدراسة ومنها؛

دراسة العتيبي (٢٠٢٢) حيث هدفت إلى معرفة كيفية تفعيل دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائجها؛ أهمية توفير عدد من المتطلبات لتفعيل دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة ومنها؛ وجود قنوات رسمية تعمل على الاستفادة من نتائج البحوث التي يجريها الباحثين في قطاعات العمل، وعمل شراكة بحثية بين رجال الصناعة والمهتمين بالأبحاث العلمية مع أعضاء هيئة التدريس ، من خلال تطبيق البحوث العلمية المنتجات والابتكارات ومن الآليات التي تُسهم في تفعيل دور البحوث العلمية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؛ إنشاء مراكز التميز ومراكز الاستشارات والكراسي العلمية في الجامعات تحقيقاً لأهداف الجامعة المنتجة.

وقد هدفت دراسة القضاة (٢٠٢٢) إلى تقديم صيغة مقترحة لفلسفة الجامعة المنتجة لتطوير التعليم الجامعي الأردنية للوصول إلى العالمية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة، وتكون مجتمع الدراسة من القادة الأكاديميين في الجامعة الأردنية، وتم اختيار عينة عشوائية حجمها (١٣٠) قائداً ، ومن أهم نتائجها؛ وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح معيقات الجامعة، وعدم وجود فروق بين الكليات العملية والكليات الإنسانية، لكن وجدت فروق لصالح الدرجة العلمية برتبة أستاذ من خلال معيقات الجامعة في الحد من الوصول إلى صيغة الجامعة المنتجة.

وهدفت دراسة الغامدي (٢٠٢٢) إلى وضع تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، والكشف عن واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة ومعوقاته، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي والوثائقي، والاستبانة كأداة للدراسة، وطبقت على عينة عشوائية بسيطة من أعضاء هيئة التدريس في أربع جامعات سعودية، وبلغ عددهم (٣٨٧) عضو هيئة تدريس، ومن أهم نتائجها؛ أنّ درجة واقع تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة فيما يتعلق بالأبعاد التي حددتها الدراسة جاءت بدرجة متوسطة، كما تمثلت أبرز معوقاتها في؛ قلة توافر الكراسي البحثية الدولية في الجامعات السعودية، كما أنّ من أهم متطلبات تدويلها عقد الاتفاقات الدولية مع المنظمات والهيئات العالمية لاستقطاب الطلبة الدوليين.

وهدفت دراسة خلف وعلي (٢٠٢١) إلى التعرف على الجامعة المنتجة من حيث المفهوم، والأهداف، والمميزات في ضوء العصر الرقمي، وأهم تأثيرات العصر الرقمي على التعليم، واستخدمت المنهج الوصفي، ومن أهم نتائجها؛ أنَّ فلسفة الجامعة المنتجة تعتمد على استراتيجية تعليمية تراعي الواقع الفعلي للمجتمع بين الجامعة وسوق العمل، وتسعى للقضاء على الفجوة بين الجامعة وسوق العمل، وبين الجامعة والبيئة، وكذلك القضاء على الفجوة بين التعليم النظري والعملي، وتنمية مهارات وقدرات الطلبة على استشراف المستقبل من خلال تنمية مهارات التفكير، وحل المشكلات بطريقة واقعية.

وهدفت دراسة الغامدي (٢٠٢١) إلى قياس درجة أهمية مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، ودرجة فاعلية الآليات المتبعة من أجل تحقيق ذلك مع الكشاف عن وجود علاقة ارتباطية بين تلك المبررات والآليات من وجهة نظر القادة الأكاديميين في جامعة أم القرى، واستخدمت المنهج الوصفي الارتباطي، والاستبانة كأداة، وطبقت الدراسة على عينة من عمداء ووكلاء كليات جامعة أم القرى، ومن أهم نتائجها؛ أنّ درجة أهمية مبررات تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة جاءت ضمن مستوى مرتفع، وجاءت درجة فاعلية آليات تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي ضمن مستوى متوسط، كما لا توجد علاقة ارتباطية بين المبررات والآليات ولأبعاد التابعة لها.

كما هدفت دراسة عبدالقادر (٢٠٢١) إلى وضع تصور مقترح يسهم في تفعيل دور الجامعة المنتجة في ضوء أبعاد ثقافة ريادة الأعمال وآليات تنفيذها، واستخدمت المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لها، ومن أبرز نتائجها؛ التعريف على أدوار الجامعة المنتجة في المجال التعليمي وفي صدارتها؛ أنّ مكونات المناهج الدراسية ترتبط كلية بمتطلبات واحتياجات سوق العمل التي يحددها كل من خبراء المجال وأصحاب العمل، واستخلاص أدوار الجامعة المنتجة في مجال خدمة المجتمع وفي مقدمتها؛ أنّها تقدم الخدمات التعليمية والثقافية والتوعوية بصفة دورية في المجالات النوعية لأفراد المجتمع المدني لمختلف الأعمار بما يزيد من الاتجاه الإيجابي نحو المؤسسات التعليمية الجامعية.

وهدفت دراسة الزهراني وأحمد (٢٠٢٠) إلى الكشف عن دور القيادات الأكاديمية في تحقيق متطلبات الجامعة المنتجة بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل وذلك من خلال تحديد الإجراءات المقترحة لتحقيق ذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة لها، وطبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس من الجامعة والبالغ عددهم (٣٤٨) ، ومن أهم نتائجها؛ أنّ هناك موافقة بين أفراد العينة على دور القيادات الأكاديمية في تحقيق متطلبات الجامعة المنتجة بالجامعة حيث تأتي المتطلبات التعليمية بالمرتبة الأولى، ويليها متطلبات الشراكة مع قطاع الإنتاج والمجتمع، وفي الأخير تأتي المتطلبات البحثية، كما أنّ هناك موافقة بين أفراد العينة على الإجراءات المقترحة لتحقيق متطلبات الجامعة المنتجة في الجامعة.

وهدفت دراسة الماجد (٢٠١٨) التعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء الجامعة المنتجة، والكشف عن معوقات تمويلها، والوقوف على متطلبات تطوير تمويلها، واستخدمت المنهج الوصفي المسحي والوثائقي، والاستبانة كأداة، ومن نتائجها؛ وضع تصور مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وأنّ من أهم المعوقات؛ ضعف ارتباط البرامج البحثية بمؤسسات المجتمع الإنتاجية، ومن أهم متطلبات تطوير تمويل التعليم في الجامعات؛ منح قدراً من الحرية في إدارة شؤونها وتنظيم برامجها، وضعف اعتمادات النفقات الاستثمارية، مقارنة باعتماد النفقات الجارية، وعمل كليات الجامعة كبيوت خبرة بتوفير المكاتب الاستشارية لتقديم الاستشارات العملية لمؤسسات المجتمع بمقابل مادي.

وهدفت دراسة المحيا والحربي (٢٠١٦) إلي التعرف على واقع البحث العلمي والمعوقات والتحديات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات السعودية، وتقديم إستراتيجية لاستخدام البحث العلمي لتحويل الجامعات الحكومية السعودية لجامعات منتجة، واستخدمت المنهج الوصفي، والاستبانة كأداة لها، ومن نتائجها؛ نمو الإنتاج البحثي للملكة العربية السعودية من حيث إجمالي عدد الأبحاث التي نشرت وتم اعتمادها، وذلك مع وجود عدد من التحديات

والمعوقات التي تواجه البحث العلمي والتي صنفت؛ إلى تحديات متعلقة ببيئة البحث العلمي، وتحديات متعلقة بالباحث، وتحديات متعلقة بمخرجات البحث العلمي، وتحديات متعلقة بتمويل البحث العلمي.

وأخيراً هدفت دراسة الخليفة (٢٠١٤) إلى بناء صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كنموذج للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وذلك من خلال تحديد الإطار الفلسفي للجامعة المنتجة لتفعيل الشراكة المجتمعية، والاستفادة من بعض التجارب العالمية لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وقد توصلت الدراسة لصيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعة في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة؛ تقوم على تحديد الأسس والمنطلقات للصيغة المقترحة، وأهدافها، وخطوات بنائها، والدواعي والأسباب لبنائها، ومتطلبات تفعيل الشراكة المجتمعية للجامعة، والآليات المقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعة.

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في جوانب واختلفت معها في أخرى وفق ما يلي:

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في عنايتها بموضوع الجامعة المنتجة، واختلفت في الموضوعات التي عالجتها؛ فنجد دراستا (العتيبي، ٢٠٢٢) و (المحيا والحربي، ٢٠١٩) عنيت بجانب البحث العلمي دوره وواقعه، بينما نجد بعضها عني بجانب الدخل ومصادره كدراستي (الغامدي ٢٠٢١) و (الماجد، ٢٠١٨) ونجد دراسات أخرى اهتمت بوضع تصورات مقترحة لعمل الجامعة المنتجة كدراسات (القضاة، ٢٠٢٢) ، و (عبدالقادر، ٢٠٢١) ، و (الغامدي، ٢٠٢٢) .

كما اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي، ومع دراستي (العتيبي، ٢٠٢٢) و (القضاة، ٢٠٢٢) في استخدام الوصفي التحليلي، واختلفت مع دراستي (الغامدي، ٢٠٢٢) و (الماجد، ٢٠١٨) في لاستخدامهما المسحي والوثائقي و (الغامدي، ٢٠٢١) في استخدامها الارتباطي، ودراسات (الزهراني وأحمد، ٢٠٢٠) و (الماجد، ٢٠١٨) و (الخليفة، ٢٠١٤) في استخدامها المسحي، وأمّا في أداة الدراسة فقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام الاستبانة كأداة لها ما عدا دراستي (العتيبي، ٢٠٢٢) و (خلف وعلي، ٢٠٢٢) كونهما من الدراسات النظرية.

تفردت هذه الدراسة عن غيرها بتحليلها لوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومدى توافر معايير الجامعة المنتجة فيها.

استفادة هذه الدراسة من الدراسات السابقة فيما يلي:

- ساهمت الدراسات السابقة في تحديد مشكلة هذه الدراسة وبناء إطارها النظري وإثراء جانبها المفهومي.
- ساعدت الدراسات السابقة في اختيار هذه الدراسة لمنهجها وبناء أداتها.
- أفادت نتائج الدراسات السابقة الدراسة الحالية في تحليل النتائج ومناقشاتها.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال (أسلوب تحليل المحتوى) وهو أحد أساليب المنهج الوصفي، وقد عُرّف حسين (١٩٨٢) بأنَّه: أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية بهدف التوصل إلى استدلالات واستنباطات صحيحة ومطابقة في حالة إعادة البحث العلمي أو التحليل (ص٢٣) .

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.

عينة الدراسة:

اختار الباحث لدراسته من وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ما يلي:

- الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم من البند (٤) إلى البند (٢٧) .
- غاية التعليم وأهدافه العامة؛ البند (٢٨) .
- الأهداف الإسلامية العامة التي تحقق غاية التعليم في المملكة العربية السعودية من البند (٣٣) إلى البند (٥٩) .
- أهداف التعليم العالي من البند (١٠٩) إلى البند (١١٥) .
- التخطيط للتعليم العالي من البند (١٣٢) إلى البند (١٤١) .
- الجامعة الإسلامية من البند (١٤٢) إلى البند (١٤٩) .
- تمويل العلم البند (٢٢٩) والبند (٢٣٠) .
- الأحكام العامة من البند (٢٣١) إلى البند (٢٣٦) .

خطوات إجراء الدراسة

سار الباحث في تنفيذ دراسته حسب الخطوات التالية:

١. الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

٢. تحديد مجتمع الدراسة في وثيقة سياسة التعليم، واختيار العينة.

٣. تحديد معايير الجامعة المنتجة وتصنيفاتها بشكل واضح ودقيق.

٤. بناء المقياس الخاص لهذه الدراسة، والذي يتضمن أربعة محاور أساسية: معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي، ومعايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي، ومعايير الجامعة

المنتجة في جانب خدمة المجتمع، ومعايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها.

٥. القيام بتحكيم المقياس.

٦. قام الباحث بتحليل محتوى عينة الدراسة مرتين، كل مرة على حدة، تفصل بينهما مدة زمنية مقدراها شهر تقريبا.

٧. حساب معدل الاتفاق بين التحليلين.

٨. تسجيل النتائج وتحليلها ومناقشتها من خلال المعالجة الإحصائية.

٩. تقديم التوصيات والمقترحات في ضوء نتائج الدراسة.

تحليل المحتوى:

بيانات أساسية للمحتوى:

جدول رقم (٢)
يوضح بيانات أساسية لمحتوى الوثيقة

العنوان	وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية
تاريخ اعتمادها	تم اعتمادها بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم٧٧٩ في ١٣٨٩/٩/١٦هـ.
مصدرها	وزارة المعارف، الرياض.
الطبعة، والعام	الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
عدد الصفحات	٢٩ صفحة.
عدد البنود	بندا.

والمحتوى المراد تحليله؛ الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم من البند (٤) إلى البند (٢٧) ، الأهداف الإسلامية العامة التي تحقق غاية التعليم في المملكة العربية السعودية من البند (٣٣) إلى البند (٥٩) ، وأهداف التعليم العالي من البند (١٠٩) إلى البند (١١٥) ، والتخطيط للتعليم العالي من البند (١٣٢) إلى البند (١٤١) ، والجامعة الإسلامية من البند (١٤٢) إلى البند (١٤٩) ، وتمويل العلم البند (٢٢٩) والبند (٢٣٠) ، والأحكام العامة من البند (٢٣١) إلى البند (٢٣٦) .

وحدة التحليل:

اعتمد الباحث (الجملة المفيدة) كوحدة للتحليل، وتسجيل تكرارات المؤشر وعددها. لمناسبتها لطبيعة الدراسة التي تبحث في معايير الجامعة المنتجة المتضمنة في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة، ولكونها مكتملة المعنى شاملة، واضحة الدلالة.

أداة التحليل:

قام الباحث بتصميم مقياس للدراسة (بطاقة تحليل المحتوى) ليحدد معايير الجامعة المنتجة ضمن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بعد مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، حيث قام الباحث بالاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع مفهوم فلسفة الجامعة المنتجة، حيث قام الباحث بإعداد قائمة بمعايير الجامعة المنتجة المراد معرفة مدى توافرها في سياسة التعليم بالمملكة وقد تكونت من أربعة مجالات تفرع من كل مجال العديد من المعايير والتي تبلغ في مجموعها ستة وثلاثون معياراً توزعت على المحاور التالية: معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي تفرعت إلى (٩) معايير، ومعايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي تفرعت إلى (١١) معيار، ومعايير الجامعة المنتجة في جانب خدمة المجتمع تفرعت إلى (٩) معايير، ومعايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها تفرعت إلى (٧) معايير، واختار الباحث أن تكون الجوانب هي محاور (بطاقة تحليل المحتوى) ويندرج تحت كل محور عدد من الفقرات (المعايير) ، كما سوف يتضح فيما بعد.

صدق الأداة وثباتها:

وللتأكد من صدق الأداة وشمولها ومناسبتها للدراسة، ولضمان عدم التداخل في مجالاتها، قام الباحث بعرض المقياس في صورته الأولية على (٦) محكمين من المختصين في أصول التربية، ومن ثم تم تعديله وإعداده من جديد في صورته النهائية في ضوء ملاحظات المحكمين.

وقام الباحث بقياس ثبات الأداة عن طريقة إعادة الاختبار – كونه من أكثرها مناسبة لتقدير الثبات في دراسات تحليل المحتوى-حيث قام الباحث بتحليل المحتوى لعينة الدراسة مرتين، كل مرة على حده، تفصل بينهما مدة زمنية مقدارها شهر تقريبا، واستخدم لإيجاد معامل الثبات بين التحليلين معادلة

هولستي (Holisti) وهي: $R = \frac{2(C1.2)}{C1+C2}$

R = معامل الثبات

C1.2 = عدد مرات الاتفاق بين التحليل الأول والثاني
C1 = عدد التكرار في التحليل الأول
C2 = عدد التكرار في التحليل الثاني
ويمكن صياغة المعادلة على النحو التالي:
معامل الثبات = عدد مرات الاتفاق بين التحليل الأول والثاني X 2
عدد التكرار في التحليل الأول+ عدد التكرار في التحليل الثاني
وعندما تكون نسبة معامل الثبات العامة من (80%) فما فوق، فإنها نسبة كافية لتوفر الثبات في التحليل (طعيمة،١٩٨٧: ١٧٨) .

ومعامل الثبات في هذه الدراسة = $\frac{548}{560}$ = 0,978 = $\frac{2)\ 274)}{274+286}$

وهو معامل ثبات عالي يمكن اعتماده.

فئات التحليل:

ويقصد بفئات التحليل (Categories of Analysis) العناصر الرئيسية أو الثانوية التي يتم وضع وحدات التحليل فيها، والتي يمكن وضع صفات المحتوى فيها وتُصَنَّف على أساسها، وتختلف فئات التحليل حسب طبيعة البحث والإطار النظري الذي ينطلق منه البحث (طعيمة،١٩٨٧: ٦٢) ، وقد اختار الباحث هذه الفئات لمعايير الجامعة المنتجة على النحو التالي:

المحور الأول: معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي؛ وعددها (٩) معايير.
المحور الثاني: معايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي؛ وعددها (١١) معياراً.
المحور الثالث: معايير الجامعة المنتجة في جانب خدمة المجتمع؛ وعددها (٩) معايير.
المحور الثالث: معايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها؛ وعدد فقراتها (٧) معايير.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

ويمكن عرض نتائج تحليل المحتوى لوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لتحديد معايير الجامعة المنتجة المتوفرة، ومناقشتها في ضوء مقياس (تحليل المحتوى) من خلال المحاور الآتية التي تجيب على أسئلة الدراسة:

الإجابة على السؤال الأول:

س١: ما مدى توفر معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي ضمن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟ ويمكن عرض نتائج وتحليل هذا المحور من خلال ما يلي:

جدول رقم (٣)

الترتيب التنازلي لمحور معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي ضمن (عينة الدراسة) وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

م	الترتيب	المحور الأول: معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي	التكرارات	النسبة %
١	١	تحقق الإنتاج المعرفي والإبداعي وتسهم في نشره	١٧	١٩
٥	٢	تعدد أدوار عضو هيئة التدريس (التعليم-الاستشارات-التدريب-البحث العلمي)	١٦	١٨
٨	٣	تتضمن إعداد الطلبة المؤهلين في الجوانب المعرفية والتطبيقية والمهارية اللازمة للعمل والإنتاج بفعالية.	١٢	١٣
٢	٤	تقدم برامج تعليمية وتدريبية متنوعة ومستمرة تحقق احتياجات الفرد والمجتمع.	١١	١٢
٩	٥	تتضمن ربط التعليم الأكاديمي بالعمل	١٠	١١
٣	٦	صياغة المناهج والمقررات الدراسية بشكل يشجع على البحث والتعلم الذاتي	٧	٨
٧	٦	تنوع التخصصات والكليات بتنوع البيئات المحلية	٧	٨
٤	٧	تحقق التوازن بين الجانب النظري والميداني.	٥	٦
٦	٨	تحقق التنمية المهنية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس ليقوم بدوره في اكساب المهارات ورعاية الابداع وحماية المواهب.	٤	٥
الإجمالي			**٨٩**	**١٠٠**
النسبة المئوية العامة للمحور بين محاور الدراسة				**٣٧**

يوضح الجدول رقم (٣) معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي المتوفرة ضمن عينة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مرتبة تنازليا، حيث جاء المعيار (تحقق الإنتاج المعرفي والإبداعي وتسهم في نشره) في المرتبة الأولى متكرراً (١٧) مرة وبنسبة مئوية (١٩%) وأشارت إليه بنود الوثيقة التالية: (٨-١٣-٢٨-٣٤-٣٦-٤١-٤٣-٤٩-٥٠-٥٧-٥٨-٥٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٥) ويرى الباحث بأنَّ ذلك مؤشر على أنَّ

سياسة التعليم بالمملكة تتضمن تحقيق الإنتاج المعرفي والإبداعي وتسهم في نشره كأحد أهم معايير الجامعة المنتجة في جانبها التعليمي باعتبارها مركزًا للإنتاج المعرفي والفكري؛ وهو ما أكدته دراسة القصبي (٢٠٢١) بأنَّ الجامعة المنتجة تحول الجامعة لتكون مصدراً للإنتاج المعرفي والفكري من خلال إنتاج المعرفة ونشرها وتقديم إنتاج علمي قادر على المنافسة العالمية، بينما جاء المعيار (تعدد أدوار عضو هيئة التدريس...) في المرتبة الثانية وتكرر (١٦) مرة وبنسبة مئوية (١٨%) وأشارت إليه بنود الوثيقة التالية؛ (١٤-١٦-٢٨-٣٤-٣٥-٣٦-٤١-٤٢-٤٣-٥٠-٥٧-٥٩-١١٠-١١٢-١١٣-١١٥) مما يشير إلى عناية الوثيقة بدور عضو هيئة التدريس في تحقيق مستهدفات الجامعة وهو ما يتفق مع معايير الجامعة المنتجة، وقد أكدت دراسة القصبي (٢٠٢١) بأنَّ الجامعة المنتجة تنظر لعضو هيئة التدريس كأحد أهم المقومات التي تمتلكها الجامعة ويمكن الاستفادة منه والاعتماد عليه لخدمة مجال العمل والإنتاج وذلك من خلال تنوع أدواره كإجراء البحوث والدراسات وتقديم الاستشارات المختلفة وغيرها، في حين جاء المعيار (تحقق التوازن بين الجانب النظري والميداني) في المرتبة السابعة وقبل الأخير حيث تكرر (٥) مرات وبنسبة مئوية (٦%) ، وجاءت الإشارة إليه في بنود الوثيقة التالية؛ (١٤-١٥-٤٣-٥٩-١١٥) ويرى الباحث بأنَّ وجود هذا المؤشر في مرتبة متأخرة في عدد التكرارات الواردة بوثيقة سياسة التعليم ليس مؤثراً لكون الإشارة جاءت فيه واضحة وتستوفي أحد أهم معايير الجامعة المنتجة، وهو ما يتفق مع دراسة جلال ومتولي (٢٠٢١) بأنَّ الجامعة المنتجة تربط بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي بما يحقق متطلبات التنمية المستدامة، والموائمة بين مخرجات العمل واحتياجات السوق، وجاء المعيار (تحقق التنمية المهنية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس ليقوم بدوره...) في المرتبة الأخيرة في هذا المحور حيث تكرر (٤) مرات وبنسبة مئوية (٥%) وجاءت الإشارة إليها في البنود (٣٦-١١٠-١١٢-١١٣) ويرى الباحث بأنَّ الوثيقة أغفلت جانباً مهماً يتعلق بتطوير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات كون البنود لم تأتي صريحة وواضحة بل جاءت بشكل غير مباشر وتقديري، مما يستوجب تضمينها في الوثيقة صراحة لأهميتها، حيث أكدت دراسة القصبي (٢٠٢١) بأنَّ من معايير الجامعة المنتجة إعداد عضو هيئة التدريس مهنياً وعلمياً وثقافياً واجتماعياً، وكما ذكرت دراسة جلال ومتولي (٢٠٢١) بأنَّ الجامعة المنتجة تسعى في ردم الفجوة بين ما يدرس وما يمارس في العمل من خلال تنمية مهنية وأكاديمية عضو هيئة التدريس من خلال برامج ودورات تدريبية حول الابداع والكشف عن المبدعين وسبل رعايتهم وتدريبهم.

الإجابة على السؤال الثاني:

س٢: ما مدى توفر معايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي ضمن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟ ويمكن عرض نتائج وتحليل هذا المحور من خلال ما يلي:

جدول رقم (٤)

الترتيب التنازلي لمحور معايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي ضمن عينة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

م	الترتيب	المحور الثاني: معايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي	التكرارات	النسبة %
٧	١	تهيئة البيئة الملائمة للقيام بالأبحاث العلمية والتطبيقية التي تسهم في العمليات الإنتاجية داخل الجامعة وفي المؤسسات المجتمعية	١٤	٢٠
١	٢	تقديم أبحاث علمية تعزز ميادين التنمية وتسهم في تطويرها	٩	١٣
٦	٣	تشجيع الباحثين على اجراء بحوث علمية مشتركة على مستوى إقليمي وعالمي	٧	١٠
٩	٤	مشاركة البحوث العلمية في تحقيق الخطة التنموية	٦	٩
٣	٤	تسويق الأنشطة الإنتاجية والابتكارات والبحوث العلمية؛ لتطبيقها في الواقع	٦	٩
١٠	٤	ربط الأبحاث العلمية بحاجات ومشكلات المجتمع المحلي التي تنتمي إليه	٦	٩
٨	٥	مشاركة مراكز البحوث العلمية في تطوير المؤسسات الإنتاجية في المجتمع	٥	٧
٢	٥	تحقيق التشارك والتكامل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية من خلال البحوث البينية والبحوث متعددة المجالات	٥	٧
٤	٥	الاستفادة من نتائج البحوث التي يجريها الباحثون في الجامعة	٥	٧
١١	٦	الاستفادة من براءات الاختراع والابتكار والعمل على تطبيقها.	٤	٦
٥	٧	التركيز على المشكلات البحثية التي تحتاجها المؤسسات الاجتماعية	٣	٣
الإجمالي			٧٠	١٠٠
النسبة المئوية العامة للمحور بين محاور الدراسة				٢٧

يوضح الجدول رقم (٤) معايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي المتوفرة ضمن عينة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مرتبة تنازليا، وقد جاء معيار (تهيئة البيئة الملائمة للقيام بالأبحاث

العلمية والتطبيقية...) في المرتبة الأولى متكرراً (١٤) مرة وبنسبة مئوية (٢٠%) ؛ وأشارت إليه بنود الوثيقة التالية؛ (٣٤-٤١-٤٣-٤٤-٤٩-١١٠-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١٣٨-١٣٩-١٤٢-١٤٤) ويرى الباحث أنّ ذلك مؤشر على أنّ سياسة التعليم بالمملكة تتضمن تهيئة البيئة الملائمة للقيام بالأبحاث العلمية والتطبيقية التي تسهم في العمليات الإنتاجية داخل الجامعة وفي المؤسسات المجتمعية؛ كمعيار مهم في الجامعة المنتجة، وهو ما أكدته دراسة جلال ومتولي (٢٠٢١) بأنّ الجامعة المنتجة تقوم على تهيئة المناخ المناسب للبحث بهدف إثراء المعرفة ونشرها، وهو ما يتفق مع الواقع حيث كشفت دراسة الخطيب (٢٠١٩) حصول المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى من مجموع الإنتاج العلمي في الوطن العربي خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٨) بحسب تقارير منظمة المجتمع العلمي العربي (أرسكو) لعام (٢٠١٩) .

في حين جاء في المرتبة الثانية معيار (تقديم أبحاث علمية تعزز ميادين التنمية وتسهم في تطويرها) وتكرر (٩) مرات وبنسبة مئوية (١٣%) وجاءت الإشارة إليه في البنود (٨-١٥-١٦-٤١-٥٩-١١٢-١١٣-١٣٨-١٤٤) ، ويدل ذلك على توافر هذا المعيار في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة كمعيار يربط بين الجامعة وميادين التنمية في المجتمع وهو ما تقدمه الجامعة المنتجة؛ حيث أكدت دراسة عبدالقادر (٢٠٢١) بأنها تربط المجال البحثي بمتطلبات واحتياجات ومهارات سوق العمل المحلية والعالمية؛ وتفعيل الخريطة البحثية وفق الرؤية المستقبلية لسوق العمل، وتوافقت مع دراسة جلال ومتولي (٢٠٢١) بأنَّ من المتطلبات البحثية للجامعة المنتجة تطوير المعرفة وإثرائها ونشرها والقيام بالبحوث التطبيقية المرتبطة بحقل العمل والإنتاج.

وتلاها في المرتبة السادسة المعيار (الاستفادة من براءات الاختراع والابتكار...) حيث تكرر (٤) مرات وبنسبة مئوية (٦%) وجاءت الإشارة إليه في البنود (١١٢-١١٣-١١٥-١٣٨) وقد تضمنت وثيقة سياسة التعليم الإشارة الى الاستفادة من براءات الاختراع والابتكار والعمل على تطبيقها بشكل عام وغير مباشر، وهو من أهم معايير الجامعة المنتجة، وقد أكدت دراسة جلال ومتولي (٢٠٢١) إلى أنَّ الجامعة المنتجة تقوم بتحويل نتائج الأبحاث إلى منتجات تفيد المجتمع، وجاء معيار (التركيز على المشكلات البحثية...) في المرتبة السابعة والأخيرة بهذا المحور وبتكرار قدره (٣) مرات وبنسبة مئوية (٣%) وجاءت الإشارة إليه في البنود (٣٥-١١٣-١١٥) ، وتشير هذه النتيجة إلى وجود هذا المعيار بشكل مقتضب في سياسة التعليم بالمملكة بالرغم من أهميته، حيث أكدت دراسة العتيبي (٢٠٢٢) أهمية وجود قنوات رسمية تعمل على الاستفادة من نتائج الأبحاث التي يجريها الباحثين في قطاعات العمل، وكذلك التركيز على المشكلات البحثية التي تحتاجها المؤسسات الاجتماعية، وتطبيق البحوث العلمية والمنتجات والابتكارات وبأنَّها من الآليات التي تُسهم في تفعيل دور البحوث العلمية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.

الإجابة على السؤال الثالث:

س٣: ما مدى توفر معايير الجامعة المنتجة في جانب خدمة المجتمع ضمن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟ ويمكن عرض نتائج وتحليل هذا المحور من خلال ما يلي:

جدول رقم (٥)

الترتيب التنازلي لمحور معايير الجامعة المنتجة في جانب خدمة المجتمع ضمن عينة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

م	الترتيب	المحور الثالث: معايير الجامعة المنتجة في جانب خدمة المجتمع	التكرارات	النسبة %
٦	١	تقدم خدماتها المجتمعية بوسائل متعددة كتقديم الاستشارات العلمية والفنية، والبرامج التثقيفية والدورات التدريبية، والتعليم المستمر والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية وغيرها.	١١	١٨
٨	٢	تلبية احتياجات المؤسسات المجتمعية من الكوادر البشرية الماهرة والقادرة علي البحث والمشاركة في إيجاد حلول مشكلاته وقضاياه	١٠	١٦
١	٣	تمثل بيت الخبرة للمجتمع بتقديم الخبرات العلمية والفنية والتقنية المبدعة لمؤسسات القطاع الخاص والعام لتطوير أدوارها والرفع من جودتها.	٩	١٥
٤	٤	المساهمة في حل مشكلات المجتمع	٧	١١
٥	٤	المشاركة مع كافة مؤسسات المجتمع في تنفيذ برامجها والعمل على تطويرها	٧	١١
٩	٤	تنظيم برامج تعليمية وتدريبية لمؤسسات المجتمع مثل برامج التدريب التحويلي، والتعليم المتناوب، والتعليم المستمر.	٧	١١
٢	٥	معرفة احتياجات المجتمع والسعي للاندماج مع مؤسساته	٦	١٠
٣	٦	تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات	٥	٨
٧	٧	تتضمن اتاحة طاقات وكفاءات الجامعة البشرية ومرافقها وامكاناتها المادية؛ ليستفيد منها افراد المجتمع ومؤسساته مقابل عوائد مادية مناسبة	٠	٠
الإجمالي			**٦٢**	**١٠٠**

النسبة المئوية العامة للمحور بين محاور الدراسة		٢٢

يوضح الجدول رقم (٥) معايير الجامعة المنتجة المتوفرة ضمن عينة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مرتبة تنازليا، وفيها جاء معيار (تقدم خدماتها المجتمعية بوسائل متعددة...) في المرتبة الأولى حيث تكرر (١١) مرات وبنسبة مئوية (١٨%) وجاءت الإشارة إليه في البنود (٨-٢٨-٣٥-٣٦-٤١-٥٨-٥٩-١١٠-١١٢-١١٣-١١٥) ، ويدل ذلك على اشتمال وثيقة سياسة التعليم بالمملكة على تقديم الجامعة خدمتها المجتمعية بوسائل متعددة كتقديم الاستشارات العلمية والفنية، والبرامج التثقيفية والدورات التدريبية، والتعليم المستمر والبحوث التعاقدية والأنشطة الإنتاجية وغيرها، وهو ما يتفق مع فلسفة الجامعة المنتجة، وكما جاء في دراسة القضاة (٢٠٢٢) التي أكدت على ضرورة قيام الجامعة المنتجة بتقديم برامج في التعليم المستمر لتعميق الارتباط بين الإعداد الأكاديمي وسوق العمل، وإنشاء البرامج التدريبية المشتركة مع مؤسسات الإنتاج، وعمل شراكات معها بما يطور دور الجامعة ويزود المؤسسات بالخبرات اللازمة، ويتفق مع دراسة خلف وعلي (٢٠٢١) التي أشارت إلى أنّ فلسفة الجامعة المنتجة تراعي الواقع الفعلي للمجتمع وتسعى للقضاء على الفجوة بين الجامعة وسوق العمل، وبين الجامعة والبيئة، وكذلك القضاء على الفجوة بين التعليم النظري والعملي، وأكدته دراسة عبدالقادر (٢٠٢١) بأنّ مكونات المناهج الدراسية ترتبط كلية بمتطلبات واحتياجات سوق العمل التي يحددها كل من خبراء المجال وأصحاب العمل، في حين جاء معيار (تلبية احتياجات المؤسسات المجتمعية من الكوادر البشرية الماهرة والقادرة على البحث والمشاركة في إيجاد حلول مشكلاته وقضاياه) في المرتبة الثانية وبتكرار (١٠) مرات وبنسبة مئوية (١٦%) ، وجاءت الإشارة إليه في البنود (٢٨-٣٤-٣٥-٣٦-٥٠-٥٨-٥٩-١١٠-١١٢-١١٥) ، ويرى الباحث بأنّ ذلك يدل على وعي سياسة التعليم بأهمية معيار تلبية احتياجات المؤسسات المجتمعية من الكوادر البشرية الماهرة والقادرة على البحث والمشاركة في إيجاد حلول مشكلاته وقضاياه، ويتفق مع ما أكدته دراسة القضاة (٢٠٢٢) بأنَّ من أهم متطلبات البنية التحتية في الجامعة المنتجة أن تلبي احتياجات سوق العمل من ذوي الكفاءة العالية بإعداد خريجين ذوي مهارات عالية ليكونوا مؤهلين لتلبية متطلبات القطاعات الاقتصادية، وجاء في المرتبة السادسة معيار (تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات) ومتكرراً (٥) مرات وبنسبة مئوية قدرها (٨%) وجاءت الإشارة إليه في البنود (٨-١٦-٢٨-٣٤-٢١٥) ، ويرى الباحث بأنّ ذلك يعطي مؤشراً لوعي وثيقة سياسة التعليم بأهميته ولكن ليس بذات الدرجة للمعايير السابقة، وقد أكدت دراسة الخليفة (٢٠١٤) بأنّ إسهامات قطاع التعليم في التنمية لن تتحقق دون التنسيق والتكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم ومؤسسات العمل والإنتاج، لذا كانت الشراكات الفعّالة بينهما ضرورة ملحة، كما اتفقت مع دراسة القضاة (٢٠٢٢) على أهمية ربط الجامعات بالمجتمع من خلال توفير الحلول لمشاكله على نطاق مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ونشر ثقافة التكامل بين القطاعين (التعليم وسوق الأعمال) ، ويتم ذلك من خلال سن القوانين التي تلزم المؤسسات وقطاعات الاقتصاد المختلفة في الانفتاح على الجامعات وطلب الاستشارات والدراسات والتدريب والتطوير لأغراض تحسين الأداء.بينما جاء معيار (تتضمن إتاحة طاقات وكفاءات الجامعة البشرية ومرافقها وامكاناتها المادية...) في المرتبة السابعة والأخيرة من معايير هذا المحور وبتكرار قدره (٠) مرات وبنسبة (٠%) ، ويدل ذلك على أنّه لا يوجد نص صريح أو ضمني في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة يتضمن إتاحة طاقات وكفاءات الجامعة البشرية ومرافقها؛ ليستفيد منها أفراد المجتمع ومؤسساته مقابل عوائد مادية مناسبة، وهو جزء لا يتجزأ من فلسفة الجامعة المنتجة وقد أكدت دراسة الغامدي (٢٠٢١) حصول أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في الجامعة المنتجة على درجة مرتفعة مما يدل على أهميته، ويرى الباحث استحداث بند جديد في الوثيقة متعلق بالاستفادة من إمكانيات الجامعة البشرية والمادية كمصدر من مصادر الدخل الذاتي للجامعة، لأهميتها ولقيام الجامعات في المملكة بتفعيلها في الواقع عبر استحداث برامج التعليم الموازي والمدفوع.

الإجابة على السؤال الرابع:

س٤: ما مدى توفر معايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها ضمن وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟ ويمكن عرض نتائج وتحليل هذا المحور من خلال ما يلي:

جدول رقم (٦)

الترتيب التنازلي لمحور معايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها ضمن عينة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

م	الترتيب	المحور الرابع: معايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها	التكرارات	النسبة %
٧	١	تسهم في رفع مستوى الإنتاجية	١٧	٣٢
٤	٢	تحقيق مبادئ ومعايير الجودة	١٤	٢٦,٤
٥	٣	تحقيق التداخل والتكامل بين وظائف الجامعة المنتجة	٨	١٥,١
٣	٤	صيانة الوظائف الأساسية للجامعة	٧	١٣,٢
١	٥	وجود المرونة الكافية في القوانين واللوائح المنظمة للعمل فيها لتطوير أنشطتها وخدماتها	٦	١١,٣
٦	٧	تحقيق استقلالية الجامعات	١	٢
٢	٦	توفير مصادر تمويل ذاتية للجامعات	٠	٠
الإجمالي			**٥٣**	**١٠٠**
النسبة المئوية العامة للمحور بين محاور الدراسة				**١٤**

يوضح الجدول رقم (٦) معايير الجامعة المنتجة ضمن عينة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية مرتبة تنازليا، حيث جاء معيار (تسهم في رفع مستوى الانتاجية) في المرتبة الأولى حيث تكرر (١٧) مرة وبنسبة مئوية (٣٢%) ،وجاءت الإشارة إليه في البنود؛ (٨-١٥-٣٥-٣٦-٤١-٤٣-٥٠-٥٨-٥٩-١١٠-١١٢-١١٣-١١٥-١٣٤-١٣٧-١٣٨-٢٢٩) ، ويشير ذلك إلى أنَّ وثيقة سياسة التعليم بالمملكة تتضمن بنود تؤكد على أنّها تسهم في رفع مستوى الإنتاجية، مما يدل على أنَّها تتسم بالمرونة اللازمة للتطوير ومواكبة المتغيرات، وكذلك على أهميته كمعيار حيث أكدت دراسة زروق (٢٠٢١) بأنَّ من مجالات الجامعة المنتجة أنَّها تسهم في ترقية البيئة وحل مشاكلها وزيادة الإنتاج وتحسين مستوى الخدمات، وجاء في المرتبة الثانية معيار (تحقيق مبادئ ومعايير الجودة) وبتكرار (١٤) مرات وبنسبة مئوية (٢٦,٤%) ، وجاءت الإشارة إليه في البنود؛ (٣٤-٣٥-٣٦-٤١-٤٣-٤٤-٤٥-٤٩-٥٠-٥٢-٥٨-٥٩-١١٠-١١٥) ويشير حصول هذا المعيار على مرتبة عالية إلى أهميته علماً بأنَّ الإشارة إليه جاءت ضمناً في الوثيقة ولم تأتي صريحة حيث جاءت بصورة إشارات إلى أهمية تنمية روح البحث والتفكير العلمي والرياضي وتنمية المهارات مثل؛ مهارة القراءة والمخاطبة، والمهارات الحركية والعملية، وغرس حب العمل في نفوس الطلاب، وهو ما يتفق مع دراسة المنقاش (٢٠٠٦) حيث أشارت إلى أنَّه لا يوجد بند صريح يركز على أهمية جودة التعليم وتحسينه، بينما نجد دراسة العصيمي (٢٠٠٧) تؤكد على وعي الوثيقة بمفهوم الجودة الشاملة، والتزام الإدارة العليا بفلسفتها، ودعمها لتطبيقها، ويرى الباحث بضرورة تضمينها بنص صريح ومباشر في الوثيقة، في حين جاء في المرتبة السادسة وقبل الأخيرة معيار (تحقيق استقلالية الجامعات) وبتكرار (١) مرات وبنسبة مئوية (٢%) ، وقد جاءت الإشارة فيها مرتبطة بالجامعة الإسلامية في البند (١٤٥) ويرى الباحث بأنَّ الإشارة إليها جاءت جزئية ولا تتوافق مع مفهوم الجامعة المنتجة ومستهدفاتها، وقد أكدت دراسة زروق (٢٠٢١) بأنَّ الجامعة مؤسسة للتكوين، تنشد الاستقلالية لتحقيق أهدافها في إنتاج ونشر المعرفة، كما نجد دراسة الماجد (٢٠١٨) اعتبرت أنَّ من أهم متطلبات الجامعة المنتجة أنَّ تكون الجامعة مستقلة إدارياً والذي يسمح لها بمزيد من إنتاجيتها واتصالها بمؤسسات المجتمع المختلفة، كما أكدت ذلك دراسة الدوسري وآخرون (٢٠٢٢) بأنَّ من أهم متطلبات الجامعة المنتجة الاستقلال التنظيمي والإداري للجامعة، في حين جاء المعيار (توفير مصادر تمويل ذاتية للجامعات) في المرتبة الأخيرة وبدون تكرار وبنسبة مئوية (٠%) ، وتؤكد هذه النتيجة عدم اشتمال بنود الوثيقة على ما يسهم صراحة في توفير مصادر ذاتية للتمويل، بالرغم من أنَّ بعض الجامعات السعودية توجهت نحو البحث عن مصادر تمويلية بديلة للتمويل الحكومي أو مساند له، وهو ما أكدته دراسة الماجد (٢٠١٨) حيث تبنت جامعة الملك سعود عام ١٤٣٠هـ مشروع أوقاف الملك سعود، وكذلك جامعة الملك عبدالعزيز بإنشائها أول وقف علمي جامعي سعودي، مما يؤكد على أهمية وجود مجموعة من البنود التي تؤطر لموضوعي استقلالية الجامعة والتمويل الذاتي لها.

خلاصة عرض وتحليل محاور معايير الجامعة المنتجة المتضمنة في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في محاور الدراسة:

حيث جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (٧)

خلاصة عرض وتحليل نتائج معايير الجامعة المنتجة في مختلف محاور الدراسة ضمن عينة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

المحور	الترتيب	محاور جوانب معايير الجامعة المنتجة	التكرارات	النسبة %
الأول	١	معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي	٨٩	٣٢
الثاني	٢	معايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي	٧٠	٢٦
الثالث	٣	معايير الجامعة المنتجة في جانب خدمة المجتمع	٦٢	٢٣
الرابع	٤	معايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها	٥٣	١٩
		الإجمالي	٢٧٤	١٠٠

يوضح الجدول رقم (٧) محاور معايير الجامعة المنتجة ضمن عينة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وجاءت على النحو الآتي:

- حيث جاء محور (معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي) على المرتبة الأولى؛ إذ تكرر (٨٩) مرة وبنسبة مئوية عامة بين محاور الدراسة (٣٤%) ، ويرى الباحث بأنَّ توافر معايير هذا المحور تعطي مؤشراً على أهميته كونها الأساس الذي تقوم عليه جميع المحاور الأخرى.
- كما جاء محور (معايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي) في المرتبة الثانية إذ تكرر (٧٠) مرة وبنسبة مئوية (٢٧%) ، ويرى الباحث بأنَّ توافر هذا المحور في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة بالرغم من قلة البنود المباشرة الدالة عليه يعطي أهمية له في الواقع.
- وجاء المحور الرابع (معايير الجامعة المنتجة في جانب خدمة المجتمع) بتكرار (٦٢) مرة وبنسبة مئوية (٢٣%) حيث احتل المرتبة الثالثة، ويرى الباحث بأنَّ توافر هذا المحور في وثيقة سياسة التعليم بالمملكة بالرغم يعطي أهمية له في الواقع ولكنه تأثر بعدم حصول المعيار السابع على تكرارات مما أثر على مرتبته.

- أما المحور الثاني (معايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها) فقد تكرر (٤٣) مرة وبنسبة مئوية (١٦%) حيث احتل المرتبة الرابعة، وأثر عليه الضعف في معياري (٦) و (٢) بالرغم من أهميتهما في تكوين فلسفة الجامعة المنتجة وتأثيرهما.

خلاصة النتائج: جاءت نتائج الدراسة على النحو التالي:

١. نصت أكثر بنود وثيقة سياسة في المملكة العربية السعودية على معايير فلسفة الجامعة المنتجة إمّا صراحةً أو ضمناً، بينما لم ترد بعضها في الوثيقة وفق الجوانب التي اختارها الباحث وهي: الجانب التعليمي، جانب البحث العلمي، جانب خدمة المجتمع، جانب أهميتهاز
٢. أنَّ ترتيب محاور مقياس معايير الجامعة المنتجة كما تضمنته (عينة الدراسة) سياسة التعليم جاء على النحو التالي: معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي، ثم معايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي، ومعايير الجامعة المنتجة في جانب خدمة المجتمع، وأخيراً معايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها.
٣. وأنَّ محور (معايير الجامعة المنتجة في الجانب التعليمي) حصل على المرتبة الأولى بالنسبة لمحاور الدراسة، وجاء المعيار (تحقق الإنتاج المعرفي والإبداعي وتسهم في نشره) في المرتبة الأولى بالنسبة لهذا المحور في حين جاء المعيار (تحقق التنمية المهنية والأكاديمية لعضو هيئة التدريس ليقوم بدوره في اكساب المهارات ورعاية الابداع وحماية المواهب) في المرتبة الأخيرة.
٤. أنَّ المحور (معايير الجامعة المنتجة في جانب البحث العلمي) حصل المرتبة الثانية بالنسبة لمحاور الدراسة، وجاء معيار (تهيئة البيئة الملائمة للقيام بالأبحاث العلمية والتطبيقية...) في صدارة هذا المحور بينما جاءت معيار (التركيز على المشكلات البحثية التي تحتاجها المؤسسات الاجتماعية) في المرتبة الأخيرة.
٥. كما أنَّ المحور (معايير الجامعة المنتجة في جانب خدمة المجتمع) حصل على المرتبة الثالثة بالنسبة لمحاور الدراسة، واحتل معيار (تقدم خدماتها المجتمعية بوسائل متعددة...) المرتبة الأولى، ومعيار (تتضمن اتاحة طاقات وكفاءات الجامعة البشرية ومرافقها وامكاناتها المادية...) المرتبة الأخيرة.
٦. وأنَّ المحور (معايير الجامعة المنتجة في جانب مفهومها) جاء في المرتبة الرابعة بالنسبة لمحاور الدراسة، واحتل معيار (تسهم في رفع مستوى الإنتاجية) المرتبة الأولى، ومهارة (توفير مصادر تمويل ذاتية للجامعات) المرتبة الأخيرة.
٧. أنَّ صدارة معايير الجامعة المنتجة لجميع محاور الدراسة المتضمنة بوثيقة سياسة التعليم استحوذ عليها كلاً من (تحقق الإنتاج المعرفي والإبداعي وتسهم في نشره) و (تسهم في رفع مستوى الإنتاجية) حيث تكرر -كل واحد منهما- (١٧) مرة لجميع المعايير في كافة المحاور وجاءا في المرتبة الأولى.
٨. جاء معيار (تعدد أدوار عضو هيئة التدريس...) في المرتبة الثانية بالنسبة لجميع معايير المحاور، حيث تكرر (١٦) .

توصيات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة الحالية يوصي الباحث بما يلي:

١. تطوير وثيقة سياسة التعليم بالمملكة لتواكب احتياجات المرحلة والتغيرات التي يمر بها التعليم الجامعي في المملكة وفق رؤية المملكة 2030م وغيرها.
٢. تضمين وثيقة سياسة التعليم المعايير التي لم يرد ذكرها مثل: معيار (إتاحة طاقات وكفاءات الجامعة البشرية ومرافقها وامكاناتها المادية؛ ليستفيد منها افراد المجتمع ومؤسساته مقابل

عوائد مادية مناسبة) ومعيار (توفير مصادر تمويل ذاتية للجامعات) ومعيار (تحقيق استقلالية الجامعات) وغيرها.

٣. إدماج معايير الجامعة المنتجة الواردة ضمناً في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية إلى بنود رئيسية واضحة الدلالة كمعيار (وجود المرونة الكافية في القوانين واللوائح المنظمة للعمل فيها لتطوير أنشطتها وخدماتها) ومعيار (تحقيق مبادئ ومعايير الجودة) .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

بيومي، كمال. (٢٠١٦م) . جودة المنتج الجامعي المفهوم والابعاد والممارسات. مجلة عالم التربية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ١٧ (٥٦) ، ١-١٢.

جلال، أبوبكر، متولي، التهامي. (٢٠٢١) . سياسة تربوية مقترحة للتعليم الموازي بجامعة الأزهر في ضوء متطلبات الجامعة المنتجة. مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١ (١٩٢) ، ٧١-١٦٠.

حامد، محمد وزيدان، همام والبحيري، السيد. (٢٠٠٨) . تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب.

الخشاب، عبدالإله، والعناد، مجذاب . (١٩٩٦م) . الجامعة المنتجة: الفلسفة والوسائل. مجلة اتحاد الجامعات العربية، (٣١) ، ٧-٢٣.

الخطيب، أحمد. (٢٠٠٣) . البحث العلمي والتعليم العالي. دار المسيرة للنشر والتوزيع، القاهرة.

الخطيب، محمد. (٢٠٢٠) . واقع البحث العلمي في الوطن العربي (٢٠٠٨-٢٠١٨) دراسة وصفية تحليلية. منظمة المجتمع العلمي العربي، قطر، على الموقع (https://arsco.org/article-detail-1656-8-0) .

خلف، السيد، وعلي، إبراهيم. (٢٠٢١) . فلسفة الجامعة المنتجة في العصر الرقمي. مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، (١٩٢) ، ٣٠٦-٣٣٧.

الخليفة، عبد العزيز. (٢٠١٤) . صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة المجتمعية للجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة: جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية أنموذجاً. مجلة رسالة التربية وعلم النفس، جامعة الملك سعود، (٤٦) ، ٩٧-١٢٣.

الدباغ، رياض. (٢٠٠٠) . نحو جامعة منتجة: تجربة الجامعة المستنصرية (ورقة بحثية) . مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، جامعة القاهرة، القاهرة.

الدوسري، مها، والبشر، نجلاء، والمفيز، خولة. (٢٠٢٢) . متطلبات تطوير أنموذج الجامعة المنتجة بالجامعات السعودية في ضوء تجربة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. مجلة الفنون والأداب وعلوم الإنسان والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، (٨٤) ، ١-٢٠.

زروق، محمد. (٢٠٢١) . الجامعة المنتجة نظرة في علاقة الجامعة بالمجتمع. مجلة العلوم الإنسانية، ٣٢ (٢) ، ٤٦٩-٤٨١.

الزهراني، سعدية، وأحمد، إيمان. (٢٠٢٠) . دور القيادات الأكاديمية في تحقيق متطلبات الجامعة المنتجة بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، (٦١) ، ١٥٧-١٨٣.

شحاتة، حسن، والنجار، زينب، وعمار، حامد. (٢٠٠٣) . معجم المصطلحات التربوية والنفسية. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

الشهوان، عبد العزيز. (٢٠١٢) . وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين. مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين، ١٣ (٣) ، ٤٠٥-٤٤٠.

صائغ، عبد الرحمن، ومتولي، محمد. (٢٠١٣) . الإطار المرجعي لتفعيل التعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والعام ومؤسسات الأعمال والإنتاج (ورقة بحثية) . المؤتمر الدولي الثاني للتعليم العالي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرياض.

طعيمة، رشدي. (١٩٨٧) . تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية مفهومه أسسه استخداماته. دار الفكر العربي، القاهرة.

عبد الحسيب، جمال. (٢٠٠٦) . تطوير التعليم الجامعي الأزهري في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة واتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطبيقها (رسالة دكتوراه غير منشورة) . كلية التربية، جامعة الأزهر.

عبدالقادر، عصام، وعبدالقادر، مها. (٢٠٢٣) . دور الجامعة المنتجة في ضوء ثقافة ريادة الأعمال. مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، (١٩٢) ، ٢١-٦٩.

عثمان، السعيد. (٢٠٠٥) . الجامعة المنتجة صيغة مقترحة لتطوير التعليم الجامعي. مركز البحوث التربوية، كلية المعلمين، جامعة الملك خالد، السعودية، (٦) ، ١٥٥-١٦٨.

العصيمي، خالد. (٢٠٠٧) . أسس ومتطلبات إدارة الجودة في سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية (ورقة بحثية) . اللقاء السنوي الرابع عشر: الجودة في التعليم العام، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٧٩-٢٣٧.

العتيبي، نور. (٢٠٢٢) . دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، ٣٨ (٣) ، ٢٣٦-٢٦٠.

عشيبة، فتحي. (٢٠٠٠) . الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعي في مصر (ورقة بحثية) . المؤتمر التربوي الثاني: خصخصة التعليم العالي والجامعي، جامعة السلطان قابوس، مسقط.

علي، نادية. (٢٠٠٤) . تصور مستقبلي لتفعيل مشروع المدرسة المنتجة في ضوء إشكالية الواقع وسيناريوهات المستقبل. مجلة كلية التربية ببنها، كلية التربية، جامعة بنها، ١٤ (٥٧) ، ١-٥٤.
الغامدي، أحمد. (٢٠٢٢) . تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة تصور مقترح (رسالة دكتوراه غير منشورة) . قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
الغامدي، فهد محمد. (٢٠١٨) . مؤشرات تطبيق الاقتصاد المعرفي كمدخل لتحقيق خصائص الجامعة المنتجة في ضوء التجارب العالمية (رسالة دكتوراه غير منشورة) . قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
الغامدي، منال. (٢٠٢١) . تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بجامعة أم القرى في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة .مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٩ (١) ، ٧٠٣-٧٢٩.
القصبي، راشد، والشواربي، أميرة، وحنفي، محمد. (٢٠٢١) . الجامعة المنتجة مدخل لتحسين الأداء الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بورسعيد. مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة بورسعيد، (٣٤) ، ٥٩٤-٦٣٦.
القضاة، عبدالله. (٢٠٢٢) . الجامعة المنتجة: صيغة مقترحة لتطوير التعليم الجامعي الأردني للوصول إلى العالمية. المجلة الدولية لضمان الجودة، جامعة الزرقاء، ٥ (٢) ، ٩٤-١١٤.
الكسباني، محمد. (٢٠١٠) . مصطلحات في المناهج وطرق التدريس. مؤسسة حورس الدولية للنشر، الإسكندرية.
الماجد، ابتسام. (٢٠١٨) . تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، ٢٦ (٦) ، ٣٠-٥٢.
مجمع اللغة العربية. (٢٠٠٨) . المعجم الوسيط (ط٤) . دار الشروق الدولية، القاهرة.
المحيا، سارة، والحربي، محمد. (٢٠١٦) . دور البحث العلمي في تحويل الجامعات الحكومية السعودية إلى جامعات منتجة استراتيجية مقترحة. مجلة رابطة التربية الحديثة، ٨ (٢٨) ، ١٠١-١٥٥.
محمود، يوسف. (٢٠٠٤) . التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية مدخل لتطوير التعليم الجامعي. مجلة دراسات في التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، (٦) ، ٢٤-٥٥.
المصوري، علي. (١٩٩٢) . دراسة تحليلية للأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي كما وردت في سياسة التعليم. رسالة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، (٤٠) ، ١-٢٩.
المنقاش، سارة. (٢٠٠٦) . دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الاسلامية، الرياض، ٥ (١) ، ٣٨١-٤٤٠.
هارون، نبيل. (١٩٩٤) . المعجم الوجيز. إصدارات مجمع اللغة العربية، القاهرة.
وزارة المعارف. (١٩٨٠) . سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (ط٣) . وزارة المعارف، الرياض.
الوشاحي، غادة. (٢٠١٥) . تصور مقترح لجامعة منتجة مصرية في ضوء خبرات بعض الدول: جامعة أسيوط أنموذجا. المجلة التربوية، جامعة سوهاج، (٤٢) ، ٢٢٥-٣٢١.

ثانياً المراجع الأجنبية:

Altbach, P. G., & Salmi, J. (Eds.) . (2011) . *The road to academic excellence: The making of world-class research universities*. World Bank Publications.

Hounsell, D. (2011) . Graduates for the 21st century: Integrating the enhancement themes. *Quality Assurance Agency*